

Distr.: General
3 June 2016
Arabic
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان
والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
الدورة الثالثة

سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

اجتماع الموئل الثالث لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) طيه الوثيقة الختامية لاجتماع الموئل الثالث لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في جاكرتا يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.



الوثيقة الختامية لاجتماع المئول الثالث لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

إعلان جاكرتا للمئول الثالث: "التحضر المستدام من أجل دفع عجلة التنمية"

نحن، وفود الحكومات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات المحلية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمهنيون والأكاديميون وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني والنساء والأطفال والشباب؛ المشاركون في اجتماع المئول الثالث لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعقود في جاكرتا يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والذي استضافته حكومة إندونيسيا بسخاء،

وقد اجتمعنا لمناقشة تحديات وفرص التحضر من أجل تعزيز التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تمهيدا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المئول الثالث)،

نعرب عن خالص الامتنان والتقدير لحكومة إندونيسيا لتنظيم الممتاز للاجتماع، وعن امتناننا لشعب إندونيسيا لما خص به جميع المشاركين من كرم الضيافة،

وإذ نرحب بقرار الجمعية العامة في دورتها السبعين اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١١، "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"،

وإذ نعرب عن الأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق جديد بشأن تغير المناخ خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ نرحب بالنداء من أجل العمل المنبثق عن المنتدى الحضري السادس لآسيا والمحيط الهادئ وجمعية الشباب الحضري، اللذين عقدا على هامش اجتماع المئول الثالث لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في جاكرتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛

وإذ نضع في اعتبارنا التنوع الكبير لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي توجد بها بلدان متقدمة وبلدان من أقل البلدان نمواً، ودول شديدة التحضر وأخرى أقل تحضراً، وبلدان غير ساحلية ودول جزرية صغيرة نامية، وكذلك بلدان تمر بتزاعات ودول هشة،

وإذ نسلّم بأن التحضر قد توسع في المنطقة على مدى العشرين سنة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، فأصبح ٢,١ بليون شخص يعيشون في المدن والبلدات وبرزت المدن بوصفها قوة دافعة للنمو الاقتصادي، كما نشأت طبقة متوسطة كبيرة ومتنامية، وإذ نعرف أيضا بأنها منطقة تتسم بأوجه تفاوت شديدة، وعدم كفاية السكن الميسور التكلفة وتقديم الخدمات الأساسية، فضلا عن عدم اليقين وأوجه الضعف التي تُعزى إلى الاتجاهات الاقتصادية العالمية، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية،

وإذ نضع في اعتبارنا أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لها تاريخ فريد ومتنوع وغني في مجال التحضر، وتشديد المدن والتنظيم المجتمعي، واتفق على التماس نهج واستراتيجيات وأدوات فعالة تمكّن لا من التصدي للتحديات المحددة التي تواجه المنطقة فحسب، بل من الإسهام أيضا في معالجة القضايا العالمية الكبيرة،

وإذ ندرك الدور الرئيسي للتحضر المستدام والحسن التنظيم بوصفه مصدرا للتنمية ورفاه المجتمعات،

١ - نوصي بقوة بتعزيز الالتزام والقيادة السياسيين الشاملين والطويلي الأمد والمركّزين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي من أجل تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى عن طريق تفعيل خطة حضرية جديدة من أجل مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

٢ - ندعو إلى تحول جذري في طريقة تخطيط المدن وتنميتها وإدارتها، مع اعتبار السكان عوامل تغيير لا مجرد مستفيدين، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج متكامل للتحضر يشمل النشر الفعال للتشريعات الحضرية والأطر السياساتية المناسبة والتدريبية، وآليات تمويل مبتكرة وسليمة وإدارة رشيدة للأراضي وتخطيط وتصميم حضريين جيدين، ووجود مجتمع مدني قوي يشارك بقدر أكبر من الفعالية في عملية صنع القرار، فضلا عن تحقيق التنمية الحضرية ورصدها؛

٣ - نوصي بصوغ سياسات واستراتيجيات حضرية وطنية، متكاملة ومتعددة القطاعات وتشاركية، من أجل توفير إطار وطني لتوجيه التنمية الحضرية في الأجلين المتوسط والطويل؛

٤ - نوصي أيضا بالتمكين من توثيق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر توازنا؛

- ٥ - **نشجع** على وضع حلول منهجية لترشيد الموارد الطبيعية وتعزيز استخدامها المستدام والحد من الانبعاثات مع الاستمرار في تلبية الاحتياجات البشرية؛
- ٦ - **نعيد التأكيد** على الحاجة إلى إدراج التحضر المستدام بقوة في استراتيجيات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها؛
- ٧ - **نحث** على وضع استراتيجيات لصالح الفقراء تركّز على القطاع غير النظامي لإدارة المخاطر الحضرية وتحسين القدرة على الصمود أمام الكوارث، ونسلم بأن الكوارث وتغير المناخ يؤثران تأثيراً مفرطاً على الفقراء والمهمشين؛
- ٨ - **نشجع** على إدراج تقييمات مخاطر الكوارث في عملية وضع سياسات استخدام الأراضي وتنفيذها في المناطق الحضرية والريفية؛
- ٩ - **ندعو** الحكومات الوطنية والسلطات المحلية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج جيدة التركيز من أجل التخفيف من حدة الفقر في المناطق الحضرية والحد من أوجه عدم المساواة، بسبل منها توفير ما يكفي من الأراضي والسكن الميسور التكلفة والخدمات الأساسية، بما في ذلك للمستوطنات العشوائية؛
- ١٠ - **نوصي** بوضع السياسات المناسبة وتوفير الاستثمارات التي يكون محورها الناس، مع مراعاة احتياجات جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الأطفال والشباب والنساء والمسنين، والذين يعملون لحسابهم الخاص، وعمال القطاع غير النظامي، والمهاجرون والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى، بحيث تتسنى لهم المشاركة أيضاً في التنمية الحضرية المستقبلية والتعاون بشأها وقيادتها والاستفادة منها؛
- ١١ - **نشدد** على أهمية التعاون الحكومي الدولي بشأن الهجرة الوافدة والتروح إلى المناطق الحضرية؛
- ١٢ - **ندعو** جميع دوائر الحكومة إلى العمل بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين لإدارة التنوع المتزايد لمدننا وتعقيدها الديموغرافي بغية الحد من التزايدات وتعزيز التماسك الاجتماعي؛
- ١٣ - **نشجع** على اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز الميزج والتنوع الاجتماعيين في المدن، وتعزيز التفاعلات الثقافية، بما في ذلك من خلال تعزيز السكن الميسور التكلفة والتجديد الحضري داخل المدن؛

- ١٤ - **نشجع أيضا** على تعزيز التراث التاريخي والهوية الثقافية من أجل النهوض بالاقتصاد الحضري وظروف العيش اللائقة؛
- ١٥ - **نوصي** بتشجيع نمو المدن بطريقة حسنة التخطيط ومنتجة ومتكاملة، لكفالة التنقل المستدام ووجود أماكن عامة مأمونة وميسورة التكلفة، بما في ذلك مساحات خضراء، والتجديد الحضري وإعادة استخدام القطع الأرضية لاحتواء التوسع الحضري العشوائي، ومن ثم تشجيع الوصول إلى خدمات الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة والحديثة وكفاءة استخدام الطاقة؛
- ١٦ - **نوصي أيضا** بوضع مبادئ لتخطيط المدن والمستوطنات البشرية من أجل تطوير التراص المناسب والاستخدام الاقتصادي المختلط في المناطق المشيدة لتقليل احتياجات التنقل ونصيب الفرد من تكاليف تقديم الخدمات، فضلا عن تسخير الكثافة واقتصادات التجميع؛
- ١٧ - **ندعو** إلى اغتنام الفرص والمزايا التي تتيحها التكنولوجيا الحضرية المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سعيا إلى ضمان تكافؤ فرص الحصول على المعلومات من أجل بناء مدن شفافة وديمقراطية وذات كفاءة و"ذكية"؛
- ١٨ - **نشجع** على استنباط نظم حوكمة تعاونية جديدة وفعالة ومتعددة المستويات من أجل تحسين التعامل مع التحديات المعقدة المتعلقة بالأماكن الحضرية المترابطة، وعدم تقييد هذا الجهود بقيود الحدود السياسية والإدارية؛
- ١٩ - **نوصي** بسد الخصاص في الموارد البشرية والمالية والتنظيمية الذي تواجهه السلطات البلدية في السعي إلى إدارة التحضر السريع، بما في ذلك من خلال آليات محددة لتخصيص الموارد المباشرة على الصعيد المحلي؛
- ٢٠ - **نحث** على تعزيز تنفيذ التدخلات الحضرية استنادا إلى خطط مالية سليمة باستخدام مصادر وآليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية؛
- ٢١ - **نلتزم** بتعزيز الشراكات بين السلطات الوطنية والمحلية والزعماء التقليديين وغيرهم من أصحاب المصلحة الحضريين، مع التركيز على تبادل المعارف ووضع الحلول والحوار بشأن السياسات وتطوير القدرات؛
- ٢٢ - **ندعو** إلى تضمين استراتيجيات التنمية الحضرية مؤشرات واضحة وشفافة وقابلة للقياس ينبغي استخدامها لرصد التقدم والإنجازات المتحققة وتقييمها؛

٢٣ - ندعو إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب واستمرار تزويد البلدان بالدعم الفعال من جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى، لمساعدتها في وضع وتنفيذ سياساتها واستراتيجياتها الحضرية الرامية إلى إنشاء وإدارة شبكات مدن متسقة ومترابطة، بما في ذلك حواضر كبرى ومدن صغيرة ومتوسطة، ينبغي أن تكون متكاملة ومستدامة ومتناغمة مع الأقاليم الريفية؛

٢٤ - نلتزم بتعزيز المبادئ والتوصيات الواردة في إعلان جاكرتا هذا الصادر في إطار الموئل الثالث، من أجل ضمان أن يسهم هذا الإعلان في الدورة الثالثة المقبلة للجنة التحضيرية، المزمع عقدها في سورابايا، إندونيسيا، في تموز/يوليه ٢٠١٦، وكذلك في صوغ الخطة الحضرية الجديدة أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي سيعقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.